علي عبدالله صالح
رئيس الجمهورية

ان الدعوة إلى التوجه إلى الارض واستصلاحها قد بدأت تؤتي ثمارها وان المستقبل سيحفل بالمزيد من الانجازات في هذا المجال

تطبيق مفهوم تقييم الأثر البيئي في محافظة عدن

تعد ظاهرة مشكلة المخلفات الصلبة والتي تظل قائمة على الرغم من الجهود المبذولة لمعالجتها والحد من انتشارها في مختلف أحياء العاصمة الاقتصادية والتجارية من أهم مظاهر التي تشوه وجه هذه العاصمة وتؤثر على البيئة والصحة العامة .

بدأنا الحوار مع التجربة الأولى في تطبيق المفهوم العلمي والفني لاحدى منظمات المجتمع المدني وهي جمعية الجيولوجيين اليمنيين فرع عدن في اقامة مقالب القمامة وكان لنا اللقاء مع الأستاذ / معروف عقبة رئيس الجمعية واستشاري جيولوجي وقد بدأ المقابلة وهو على يقين بأن المشاكل البيئية كلها سوف يتم في الاخير السيطرة عليها وتقديم الحلول المناسب لها بتظافر جهود الجميع .

لقاء/ طلال منيباري

وسألناه هل كانت هذه التجربة الاولى في اظهار معنى المفهوم العلمي لعملية التقييم البيئي في المحافظة .

فأجاب : هذه تجربتنا الأولى في اقامة مقالب للقمامة في محافظة عدن وقد تم اختيار الموقع المقترح في شمالي المركز البركاني في عدن الصغرى على بعد حوالي ٤ كم من الشريط الساحلي لخور بئر أحمد وتبتعد عن عقدة الطرق ما بين مدينة عدن ومدينة الشعب حوالي ١٣ كم والمنطقة عبارة عن اراضي منبسطة مكونة من رواسب ريحية (رمل - حصى) تتداخل حدودها مع منطقة السبخات المحاذية للشريط الساحلي .. ويبعد الموقع عن مجاري السيول الرئيسية (غربي الوادي الكبير) بعدة كيلو مترات .

وكانت مسألة البحث عن مقلب قمامة الاسواق التجارية والاقتصادية العالمية بأن يكون أول ما يرون زوارها ومريدها في لوحة مدخل عدن هو (أهلا بكم في عدن) ومقلب القمامة للمحافظة في آن واحد فعدن مضيافة وليست منفرة وكان لابد من البحث والتفكير في حل هذه المسألة .

ولان مقالب القمامة لها آثار بيئية ومضار ملموسة تشمل البشر والشجر وكذلك مخزون المياه الجوفية (منطقة دارسعد والبساتين) فقد حدد الموقع السابق في محفر نيس ولم يحسب حساب لاتجاه الرياح (الريح السائدة جنوبية شرقية إلى شرقية طوال اشهر السنة) وبرزت هذه المشكلة في التسعينيات وتجاوز هذا المقلب مرحلة التشبع ومافوق التشبع وعندما زاد العمران في تلك المنطقة في المنصورة ودارسعد ظهرت آثار العوادم والابخرة عند عملية احراق المخلفات التي تسببت في اصابة عدد كبير من المواطنين بالامراض الصدرية بمختلف انواعها ونذكر بأن جمعية اليمن الاخضر قامت بتقديم احصائيات في حين ظهور هذه الآثار (٩٦ - ٩٧م) .

ومن هنا جاء موضوع تقييم الاثر البيئي قبل الشروع في البحث عن مقلب قمامة بديل عن السالف الذكر وبطريقة علمية مدروسة منذ البداية حتى نتجاوز عيوب المقلب القديم الضارة .

وسألناه كيف كانت البداية : فقال بدأ ذلك في الاعوام ٩٧ حتى ٩٩م بالتنسيق مع مجلس حماية البيئة فرع عدن حينها . وتم مناقشة الموضوع في المكتب التنفيذي في المحافظة . . حيث خرجنا بتوصيات بتشكيل فريق فني من عدة جهات وهنا كانت البداية عندما تم اصدار تكليف من قبل الاخ المحافظ حينها في محافظة عدن يعتمد من خلاله جمعية الجيولوجيين اليمنيين فرع عدن كأستشاري لاعداد دراسة توجيهية تقيم من خلالها الأثر البيئي ليس فقط لمنطقة المقلب الجديد ولكن ربطنا علاقته بالفريق التي تكون من مكتب وزارة الصناعة فرع عدن ومكتب الاشغال العامة والتطوير الحضري فرع عدن وادارة الاراضي وعقارات الدولة فرع عدن وبالتواصل مع محافظتي لحج وأبين باعتبار هذان المحافظتان مورد المياه الجوفية لمحافظة عدن ودراسة الاثر البيئي طويل الأمد وصل إلى ٥ عقود بإذن الله .

وكانت الاعمال الهيدروجيولوجية تهدف إلى :

■ حصر الآبار في المنطقة وما يجاورها وتوثيق خصائصها .
■ تحديد منسوب المياه الجوفية واتجاه الجريان (دون سطحي) .
في الموقع وما حوله .
■ اخذ العينات المائية وتحليلها .
■ وضع خارطة هيدروجيولوجية تبين تلك الخصائص في الموقع .

وقد شملت هذه الاعمال :
اعمال الحفر ، أعمال مختبرية وأعمال مكتبية .

وبدأ التحقق من صلاحية المواقع الجديدة لمقلب عدن الكبرى وكانت لدينا عدد من المعايير أهمها :

١) المنطقة التي سيكون فيها المقلب (وضعيتها الجغرافية والتركيبة المناخية) .
٢) المناطق التي تتجمع فيها المخلفات وبعدها عن المقلب .
٣) ابعاد الموقع .
٤) نوع وحجم المخلفات المطالوب تصريفها في المقلب .

واقترحنا حينها الموقع الجديد في منطقة بئر النعامة والتي تبلغ مساحته (٤) كيلو متر ضمن الحدود الادارية لمناطق التوسع المستقبلية لعدن الكبرى وكان ذلك متوافقاً مع الشروط التالية :

١) اللا يكون المقلب في منطقة حوض مياه جوفية .
٢) اللا تكون المنطقة اثرية .
٣) اللا تكون من ضمن مخططات الاسكان الحضري .
٤) اللا تكون قرب موقع مطار .
٥) اللا تكون من المناطق الحساسة البيئية .
٦) اللا تكون موقع مستجمع لمياه الامطار .
٧) اللا تكون منطقة زراعية .

وكل هذا تم تحت اشراف مدير عام صندوق التنمية الاجتماعي فرع عدن وهي الجهة التي قامت بتسوير ذلك الموقع وتحمل تكاليف ذلك وعملت على تمويله بالكامل .

كما قامت بترتيب لقاء مشترك مع ممثل البنك الدولي وتقييم الاثر البيئي فقد ناقش د. طارق قطينة بعض الجوانب التي وردت في التقرير بحضور ممثلين عن الهيئة العامة لحماية البيئة / صنعاء ووزارة الاشغال العامة والسكان / صنعاء .

واجازوا كل هؤلاء مجتمعين النتائج الذي توصل اليه فريق العمل انف الذكر .. وبالمقارنة والتأكيد من سلامة ومنطقية الاستنتاجات والمبررات لاقامة مقلب القمامة حسب مواصفات بيئية علمية مخططة .

والتي توصلت اليها الدراسة حينها وصلاحية الموقع الجديد .

وفي ختام هذا اللقاء يا أستاذ هل من كلمة اخيرة تود ان تضيفها إلى هذا العمل البيئي الرائع .

نحن اليوم نناشد الاخ محافظ محافظة عدن بحل كل الامور المعلقة والتي تؤخر الشروع في استخدام هذا الموقع وادراجه ضمن موقع مناسب لاستيعاب المخلفات الصلبة واعتماد توصيات الدراسة التي أشارت إلى اعتماد اسلوب التدوير للمخلفات والتي تشكل مورد اقتصادي هام للموارد البيئية وعدم الاتجاه نحو اسلوب الحرق الذي اثبت عدم جدواه بالمرة .

وكما نتمنى ان يعتمد هذا الموقع واسقاطه ضمن المخطط التوجيهي العام لعدن الكبرى الذي تم اقراره في اجتماع مجلس الوزراء في ديسمبر ٢٠٠٥م وتم تحديد حرم لايقل عن نص كيلو متر في كل الجهات لحماية المخططات العمرانية بغرض التوسع المستقبلي .

نافذة

الوعي البيئي لايزال ناقصاً

الوعي البيئي، في مجتمعنا اليمني ، ليس بخير تماماً ، فلازالت هناك الكثير من السلبيات والصعوبات التي تعيق ومرحلة النهوض بالبيئة إلى مصاف الدول التي سبقتنا ولابد هنا أن تتحمل الجهات ذات العلاقة كالمؤسسات المدنية والسلطات المحلية والتشريعية والجمعيات المحلية المسؤولية تجاه البيئة وحمايتها من الاخطار التي ستحدث لها مستقبلاً أن اهملت وضعف دورها في تفعيل الكثير من الامور التي تهم وتصيب في الجانب البيئي .

ولاجل تنظيم أهم مرتكزات ما تقف عليها البيئة هي سن المزيد من التشريعات والقوانين التي تحمي أبسط معوقات البيئة والحفاظ على مواردها التي هي امامنا ، وتفعيل التشريعات والقوانين التي قد صدرت وتكفل حقوق الفرد والمجتمع تجاه البيئة .

ودور التوعية البيئية في حماية البيئة مهمة وطنية واخلاقية وانسانية ومسؤولية مشتركة من قبل الجميع وكل افراد المجتمع بكافة شرائحه .

وليبدأ ذلك من خلال توصيل المعلومة السليمة في كيفية حماية بيئتنا ممارسة الطرق الصحيحة لمواجهة اخطارها والحد منها باعتبار ان المواطن يجب ان يكون سنداً وفاعلاً في المجتمع من خلال ادراكه لمفاهيم البيئة وتطبيق السلوكيات والممارسات اليومية الحياتية لمقررات البيئة التي يعيشها .. حتى لايضر بتلك المقررات والموارد التي يعيش اصلاً بسببها اذا ما حافظ على وجودها بل وعمل على تنميتها .

والقوانين البيئية لاتكفي لتنظيم العلاقة بين الفرد والبيئة ، بل لتوعية بتلك القوانين هي الأهم لتنظيم هذه العلاقة والتشبت بها .. يساعد على نقاء البيئة والحفاظ على توازنها برفض كل ما يضرها والتمسك بمواردها والعمل على تحسينها وتنميتها .

ونفضل ان تبدأ دور التوعية البيئية اولاً من المنزل تلك البيئة الداخلية الصغيرة لتلقين الكثير من السلوكيات من خلال الممارسات اليومية ، في اطار الاسرة للحفاظ على البيئة ثم المدرسة من خلال دفع المواد البيئية والمعلوماتية في المناهج الدراسية ثم يأتي دور الفرد لتطبيق التوعية في الشارع والعمل والمجتمع .

ولانتسى هنا دور اجهزة الاعلام المختلفة في توصيل المعلومة البيئية للناس والمجتمع في اطار برامجها التي يجب ان تعطي الاهتمام الاكبر لجانب التوعية البيئية .

المحررة

eltaf_hamdani@maktoob.com

المناطق الرطبة في عدن.. موروث طبيعي

تعد اليمن واحدة من الدول التي تولي القضايا البيئية أهمية كبرى وفي هذا الصدد تم انشاء مجلس حماية البيئة ثم الهيئة العامة لحماية البيئة ، كما قامت كذلك بالتوقيع على عدد من الاتفاقيات والمعاهدات الدولية اللتان مكنتاها من الحصول على دعم في سبيل إنشاء محميات طبيعية في اليمن .

وتمثل الاراضي الرطبة في محافظة عدن واحدة من المناطق التي يسعى لإعلانها محمية طبيعية وفيما يلي لمحة موجزة عن هذه المناطق :

اثمار هاشم

تعريف الاراضي الرطبة بأنها عبارة عن مناطق السبخات والمستنقعات المغمورة بالمياه كلياً أو جزئياً سواء كانت تلك المياه عذبة أو مالحة بما في ذلك المياه البحرية التي لايتجاوز عمقها (٦) أمتار).

وهناك اتفاقية دولية خاصة بالمناطق الرطبة تعرف باتفاقية رامسار نسبة إلى مدينة رامسار الايرانية التي تم تبني هذه الاتفاقية فيها عام ٧٢م وقد خضعت هذه الاتفاقية للتعديلات الفنية في نصوصها مرتين في عامي ٨٢م و٨٧م وتبرز أهمية هذه الاتفاقية في كونها أول معاهدة دولية تدعو للاستخدام العقلاني للموارد الطبيعية .

ويوجد في اليمن ما يقارب (١٥) موقعاً للاراضي الرطبة تتواجد على ساحل البحر الأحمر وخليج عدن ومحافظات شبوة وحضرموت والمهرة على أن هناك اجراءات تتخذ لاعلان المناطق الرطبة في عدن كمحمية طبيعية وذلك استناداً إلى الدراسة التي نفذها برنامج تنمية واستدامة الموارد الطبيعية والممول من قبل البرنامج الانمائي للأمم المتحدة .

تقع الاراضي الرطبة في محافظة عدن على الطريق ما بين كالتكس والبريقة وتتبع مديرية المنصورة وتقدر مساحتها بـ (١٨٥) هكتار كما تضم الاراضي الرطبة كذلك الملاح الذي يتبع ادارياً مديرية خورمكسر وبحيرات عدن التابعة ادارياً لمديرية خورمكسر.

وتتميز المناطق الرطبة بمحافظة عدن بأهمية كبيرة لكون هذه المنطقة تمتاز بوجود عدد من النباتات التي استطاعت التأقلم مع بيئة تلك المناطق والنمو فيها حيث يتم الاستفادة من هذه النباتات بنواحي عديدة يستفاد من نباتات تلك المنطقة في بعض النواحي الطبية .

ومن ضمن الأهمية التي تمتاز بها المناطق الرطبة كذلك بأهمية كبيرة منطقة الملاح الذي توجد فيه حتى الآن الملاحات القديمة التي تدل على قدم هذه الصناعة في المحافظة والتي لازالت قائمة حتى الآن نظراً للأهمية الاقتصادية لهذه المنطقة سواء من ناحية تصدير الملح للخارج أو من ناحية توفير فرص عمل للعاملين في الملاح. أما منطقة البحيرات فان أهميتها تكمن في كونها تمثل موقعاً هاماً للتنوع الحيوي حيث توجد فيها اعداد من الطيور المهاجرة والنادرة والتي تأتي إلى هذه المنطقة في مواسم الهجرة السنوية للطيور اضافة إلى هذا فان البحيرات تعتبر موقعاً ملائماً لتكاثر انواع معينة من الكائنات البحرية .

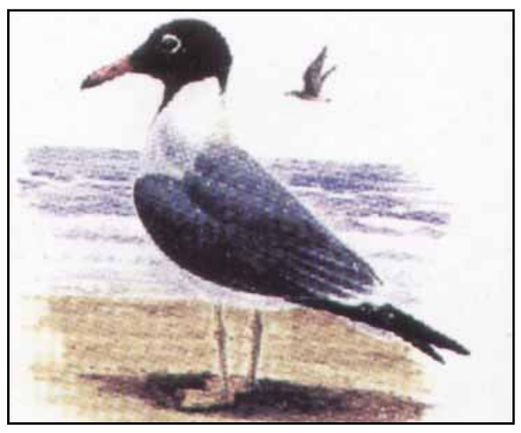

ان لمناطق الاراضي الرطبة أهمية كبيرة قد لايقدرها البعض ناجمة عن قلة وعي بيئي حول هذه المناطق لذا فانه في حال تم الاعلان عن تلك المناطق كمحمية طبيعية فان ذلك سيشكل دون شك وقف أي عبث قد تتعرض له المناطق والذي يتمثل في البناء في تلك المناطق أو الرعي الجائر للاغنام وما قد ينجم عن ذلك من ازالة للغطاء النباتي الذي يميز المناطق الرطبة وكذا الصد البحري الجائر من قبل البعض والذي سينعكس اثره كذلك على الطيور البحرية التي بدورها ستفقد مصدراً مهماً من مصادر غذائها متمثل في بعض الكائنات البحرية التي تعيش في المناطق الرطبة لذا فان الاعداد لإعلان هذه المنطقة كمحمية طبيعية يجب ان يرافقه عملية توعية على نطاق واسع للساكنين بالقرب من تلك المناطق تحديداً والمجتمع بشكل عام تجنباً لأي انتهاكات قد تتعرض له تلك المناطق واصدار قوانين تحمي مناطق المحميات بوصفها موروث طبيعي .

في عدن بيئة تنتعش تزدهر وتثمر!

جهود المحافظ الملموسة دافع قوي للإستمرار

مامن شك في ان امور محافظة عدن بدأت تسير إلى الافضل لان وجود قيادة علمية متحركة وتراهن على النظام والقانون وفي مقدمتها البيئة ، التي لابد من نقائها ، لكي تصفو الامور وتكون نتائجها مفيدة ، ستحقق مكاسب جمة

نعمان الحكيم

وفي هذا المقام نثني على المحافظ الاستاذ / أحمد محمد الكحلاني الذي لفت الانتباه سريعاً للاعمال التي يقوم بها .. وخاصة مسألة النظافة التي تعتبر المظهر الحقيقي لأي أمة كانت .. فبالنظافة تقاس الاشياء .. وديننا الإسلامي الحنيف يحث على ذلك (النظافة من الايمان) كلام يجب ان يظل قاعدة ثابتة في عقول وأذهان الناس وتطبيقه يهمهم جميعاً، وبدون النظافة تكون الامور عكسية تماماً ولاينصلح الحال ابداً .

والآن .. عدن تعيش حالة يقضة وبهاء من خلال النظافة التي يعمل بها أناس طيبون (ليل ونهار) لايكلون ولايملون .. همهم تنفيذ الخطة وهي نظافة المدينة بشوارعها واحيائها وممراتها (زغاطيطها) ونلمس الجهد الكبير في الانارة التي صارت المدينة مثلا يحتذى بها في هذا المجال .

ففي حديث سريع معه قال لي المهندس : صدقي همشري ، نائب مدير عام الاشغال لشؤون الانارة بعدن (اننا نسعى لتعميم الانارة الجانبية التي قمنا بعملها في الشارع الخلفي بالمعلا .. وهي عبارة عن قناديل مثبتة على الجدران في العمارات والمحلات التجارية وتعطي منظراً جميلاً ونوراً باهراً يعكس نظارة هذه المدينة ذلك في احياء كريتر قريباً وسترون ان المدينة تحظى باهتمام القيادة السياسية وعلى راسها فخامة الرئيس حفظه الله .

كما تحظى باهتمام ورعاية محافظنا العملي والطيب الاستاذ / أحمد الكحلاني واعضاء المجلس المحلي بالمحافظة .

ان عدن اليوم تزدهر بوجود من يهتم بها حقيقة ولو تحدثنا عن اهتمام المحافظ لرأينا كيف انه ركز على أهم الحقول التي ينبغي لها أن تكون البؤرة التي منها ينطلق كل شيء نحو الافضل ذلك هو حقل التربية والتعليم .. فهو قد اعطى اهتماماً خاصاً وكبيراً للتربية وركز فيها على النظافة والتشجير وقيام حدائق عامة فيها الاخضرار وفيها الجمال ، خاصة وعدن مدينة ساحلية يهمها التشجير والخضرة والجو الجميل الذي لايضاهي ابداً .

البيئة في عدن تنتعش بشكل لافت فالشوارع نظيفة ومضاءة وجميلة والاهتمام المتعاظم بالخضرة يبرز في (موانىء الشوارع) من زهور وورود ورش للمياه التي بها يظهر الجمال الرباني ويعكس ذوق وتذوق أهل المدينة الذين يباهون بها على مر التاريخ ولن ينغص عليهم أي طارئ ، فالامور ان شاء الله ستسير قريباً للتيار الكهربائي تقلقنا وتثير حنقنا ، لكنه سوف تحل عن قريب لأن الكهرباء تعني استمرار الحياة ، ولن يكون ذلك الا باستقرار هذه الطاقة التي نحيا بها ، ولدى حكومتنا ما يسنه ذلك من الثروات والجهود !

لقد شهدت عدن عملاً طيباً ، رغم وجود اعداء النجاح الذين يستكثرون أي امور تطرأ لصالح المدينة وأهلها ، ولكن الجيد هو الذي يستمر ويتنامى .. و (أما الزبد فيذهب جفاء) ولا يمكث في الارض إلا الطيب والمفيد والنقي ، ولنا تجارب في حياتنا نستحضرها اليوم في نقاء بيئتنا التي نتمنى فيها ايضاً ان يكون لمجلس حماية البيئة الكلمة الفصل التي تحسم اموراً تقلق البيئة وتلوث نقائها .. وقد لمسنا مؤخراً حركة دائبة في هذا المجلس الذي لابد ان يلعب الدور المناط به على أكمل وجه ولعدن .. واهلها وبجهود قيادتها وعلى رأسهم المحافظ الكحلاني نقول : هنيئاً لكم التطور والتقدم والازدهار .. وسحابة صيف ان شاء الله وتعود الكهرباء إلى أحسن من سابق عهدها .. لأنها وجه

أخبار بيئية

إنشاء مجلس وزاري عربي متخصص بالمياه

الدمام : (الشرق الأوسط)

طالبت توصيات الندوة العلمية التي عقدت في العاصمة السورية دمشق الاسبوع الماضي ، ونظمها مركز الدراسات المائية والأمن المائي العربي بعنوان (مصادرة إسرائيل للمياه العربية) بضرورة اعتراف إسرائيل واحترامها للحقوق المائية العربية والكف عن خرقها لهذه الحقوق تحت أية ذريعة كانت ، ودعوة الجامعة العربية لتأسيس مجلس وزاري متخصص في مجال المياه أسوة بالمجالس الوزارية الاخرى التابعة لها ووضع مشروع يحدد دوره ومهامه واهدافه وانشاء لجنة أو هيئة خاصة مهمتها تخطيط وتنسيق وتنفيذ استراتيجية متكاملة تحظى بمساندة دولية لضمان الحقوق العربية الكاملة بالمياه .

واوصت الندوة بعرض موضوع سرقة اسرائيل واستيلائها على المياه العربية على جدول اعمال مجلس الجامعة على المستوى الوزاري كبند دائم بغية توفير الدعم للدول العربية وحقها التاريخي والقانوني في مواردها المائية ، إلى جانب تكثيف الوجود العربي في المؤتمرات والمنتديات العالمية لعرض مواقف الدول العربية من قضايا المياه مع اسرائيل وخرق الاخيرة الفاضح لقرارات الشرعية الدولية ودعوة الإعلام العربي لابراز قضايا المياه وفضح الاعتداءات الإسرائيلية على الحقوق المائية العربية ومطالبة سلطات الاحتلال الاسرائيلية للكف عن استغلال الموارد الطبيعية في الاراضي العربية المحتلة ، وضرورة اعترافها بحق الشعب الفلسطيني والعربي في المطالبة بالاسترداد والتعويض عما حدث من استغلال وأهدار للموارد الطبيعية والدعوة لمؤتمر عربي حول المياه وتقديم الدعم اللازم للسلطة الفلسطينية لتطوير البنى التحتية والكوادر العاملة في هذا القطاع واستثماره .

وكانت الندوة تناولت موضوع المياه في الاستراتيجية الاسرائيلية واليات تحقيقها ، وفي جلسة اخرى تناول المشاركون الاطماع الاسرائيلية بالمياه العربية والوضع القانوني للمياه العربية والمقترحات والجهود المطلوب بذلها عربياً ودولياً ، والتي تضمن مؤشرات الامن المائي العربي والتفكير الصهيوني والمشاريع الصهيونية على الأمن المائي العربي والفجوة القانونية في مجال المياه والمواقف العربية ومشروع خطة عربية للتحرك والدفاع عن الحقوق في المياه العربية داعية الامم المتحدة والقوى المؤثرة في المجتمع الدولي لارغام اسرائيل لتنفيذ احكام الشرعية الدولية وقرارات مجلس الامن والانسحاب الكامل من الاراضي العربية المحتلة .

الدببة القطبية وافراس البحر مهددة بالانقراض

تم ادراج الدببة القطبية وافراس البحر لأول مرة في قائمة الاحياء المهددة بالانقراض والتي تعدها الوكالة المتخصصة بمراقبة التنوع البيئي في العالم ، وتعد الوكالة الدولية لصيانة البيئة سنوياً قائمة حمراء تتضمن الكائنات المهددة بالانقراض ، وتضمنت هذا العام اسماء ١٦٠٠ اسم جديد لكائنات مهددة بالانقراض .

واضافة إلى الدببة القطبية وافراس البحر ، فقد تم ادراج بعض انواع سمك القرش ، وكذلك اسماك المياه العذبة في اوروبا وافريقيا .

وتتضمن القائمة بالاجمال ١١٩و١٦ كائن حي مهدد بالانقراض في العالم ، وصرح المدير العام للوكالة اشيم ستاينر ان القائمة الحمراء لعام ٢٠٠٦م تعكس بوضوح ان معدل تناقص التنوع البيئي في العالم يتزايد باضطراد ، وكانت قائمة الوكالة لعام ٢٠٠٤م قد سجلت ٥٨٩و١٥ كائن حي مهدد بالانقراض .

وقال ستاينر ان تزايد هذه المعدلات سيكون له تأثيرات خطيرة على حياة مليارات الناس الذين يعتمدون على هذه الكائنات المهددة بالانقراض .

اليونسيف تربط بين المياه والصرف الصحي وفيروس الإيدز

الدمام / (الشرق الأوسط)

أكدت منظمة اليونسيف ان التشجيع على ممارسات النظافة الشخصية المحسنة وزيادة سبل الوصول إلى مرافق المياه والصرف الصحي يساعدان على خفض العدوى والامراض الانتهازية بين الاشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية المكتسب (ايدز) .

كما ان توفير سبيل الوصول إلى المرافق بصورة افضل يعمل ايضاً على تخفيف عبء الاسر التي عليها ان توفر الرعاية لافرادها المصابين بمتلازمة نقص المناعة البشرية المكتسب .

فتقليل الوقت الذي تقضيه الاسرة في احضار المياه يتيح لمقدمي الرعاية الذين هم في العادة من النساء والفتيات وقتاً أطول وطاقة اكبر للتعامل مع المرض أو للغمل خارج البيت كما يساعد وجود مرافق الصرف الصحي المناسبة على ضمان استفادة الذين يعانون من الايدز ، والذين يعاني العديد منهم نوبات حادة من الاسهال ، من مرافق صرف صحي نظيفة خاصة في موزمبيق ، وزامبيا ، وأماكن اخرى تشكل الجهود المبذولة الآن توفير المياه والصرف الصحي جزءاً لايتجزأ من برنامج اليونسيف للتصدي لوباء فيروس نقص المناعة البشرية المكتسب (ايدز) .

وشددت المنظمة على الصرف الصحي السيء والمياه غير المأمونة والبيئات غير الصحية يتسبب في زيادة معاناة الملايين من الاطفال في العالم ، الآخذ في النمو ، من المرض ، وهي معاناة لا مبرر لها اذ تظل الامراض المرتبطة بالمياه والصرف الصحي ، والتي يمكن الوقاية منها ، واحدة من أهم المشكلات المتعلقة بصحة الاطفال في ارجاء العالم .

واعتبرت المنظمة ان الامراض الناجمة عن الاسهال من بين اخطر هذه الامراض ، أذ تفتك وحدها بحوالي (٨و١) مليون طفل كل عام ، ويتعرض الاطفال في الدول الآخذة في النمو في المتوسط ، إلى اربع أو خمس نوبات اسهال في العام . ويمكن لنوبات الاسهال هذه ، حتى عندما لاتتسبب في الوفاة ، ان تقزم الاطفال جسدياً وعقلياً ، مؤثرة عليهم طيلة حياتهم . ويعمل الاسهال ، من خلال خفض مستويات المناعة ، على زيادة معدلات الوفيات التي تسببها الامراض الانتهازية الاخرى ، خاصة التهابات الجهاز التنفسي .

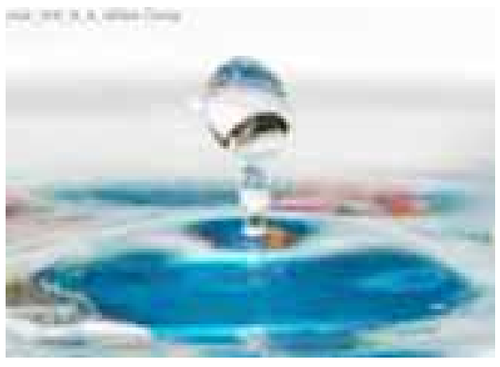

واضافت المنظمة انه يصاب الملايين من الاطفال الاخرين بالمرض ، أو الضعف ، أو الاعاقة ، بسبب الامراض والعدوى الناجمة عن استخدام المياه الملوثة ومرافق الصرف الصحي غير الملائمة ، مبا في ذلك الكوليرا ، والملاريا ، والتراخوما ، وداء الشستوسوما (داء المنشقات / البلهارسيا) ، وتكاثر الديدان في الجسم ، ومرض دودة غينيا . كما ان تلوث موارد المياه ، سواء الطبيعي أو البشري ، بالملوثات السامة الخطرة ، يهدد الملايين من الناس في عدد متزايد من الدول وتابعت المنظمة : ان نسبة مئوية عالية من الاطفال تعاني من الالتهابات المعوية التي تسببها الطفيليات نتيجة للمستوى السيء للنظافة الشخصية والصرف الصحي غير الملائم ، فالطفيليات تستهلك المغذيات وتزيد من حدة سوء التغذية ، وتوخر النمو الجسدي للاطفال وتؤدي إلى تقليل نسبة الانتظام في المدرسة وضعف الاداء .

وان قيام الفتيات بالاعمال المنزلية ، مثل احضار الماء ، يتسبب في ابقاء العديد من الفتيات خارج المدرسة . كما ان الافتقار إلى مرافق الصرف الصحي المنفصلة واللائقة في المدرسة يثبط من همة الفتيات للانتظام في المدرسة انتظاماً كاملاً ، ويجبر بعضهن على التسرب منها . وتجدر الاشارة إلى ان غالبية المائة والعشرين مليوناً من الاطفال في سن الدراسة ، والذين هم خارج مقاعد الدراسة ، هن من الفتيات .

وكانت في وقت سابق من هذا الشهر قد قالت آن - م - فينمان ، المديرة التنفيذية لليونيسيف : (ان الامراض التي تنقلها المياه تقتل طفلاً كل ١٥ ثانية وتتسبب في سوء التغذية وفي الكثير من الامراض في العالم . الحلول التي يتم ايجادها لازمة المياه العالمية يجب ان تضمن بقاء الاطفال على قيد الحياة وازدهارهم وحصولهم على تعليم وعيشهم في كرامة) .

يذكر ان الاطفال بالعالم يدفعون ثمناً باهظاً نتيجة انعدام النظافة العامة في العالم حيث يعيش اكثر من بليون شخص دون مياه صالحة للشرب ويفتقر واحد بين كل ثلاثة اشخاص إلى مرحاض . ويعتبر الاسهال اكثر الامراض تفشياً بين الاطفال دون سن الخامسة متسبباً في وفاة ٤٥٠٠ طفل يومياً مما يجعله ثاني اكبر سبب لوفيات الاطفال .

أينما وجدت النظافة .. وجدت الصحة ..